



الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة



اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه

## تقرير

الإمكانيات والمتطلبات والفرص السانحة لتنفيذ  
**الخطة الشمسية المتوسطية**  
باعتبارها جزءاً من برامج الجوار الأوروبية  
وأحد مشاريع الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط

تقرير صادر عن المقرر

روزاريو جيورجيو كوستا (إيطاليا)

## فهرس المحتويات

الصفحة

3 .....	أولاً- مشروع توصية
5 .....	ثانياً- بيان توضيحي

## أولاً- مشروع توصيات

إن اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه،

- إذ تراعي البيان المشترك المعتمد في اجتماع قمة المتوسط المعقود في باريس خلال شهر تموز/يوليه 2008، والاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر الأوروبي والمتوسطي المعقود في مدينة مرسيليا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛
  - وإذ تراعي الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر الطاقة الأوروبي والمتوسطي المعقود في مدينة ليماسول في كانون الأول/ديسمبر 2007 وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2008 – 2013 التي اعتمدت خلال المؤتمر المذكور؛
  - وإذ تراعي البيان الختامي الذي اعتمده الرئاسة المشتركة الفرنسية المصرية للاتحاد من أجل المتوسط في ختام الاجتماع الوزاري بشأن مشاريع التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، الذي عقد في باريس بتاريخ 25 يونيو/حزيران 2009؛
  - وإذ تراعي مؤتمر باريس بشأن الخطة الشمسية المتوسطية، الذي عقد بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، حيث وضعت استراتيجية ذات معالم واضحة جداً تنطوي على مرحلة تجريبية، مع خطة عمل فورية تشمل مشاريع تجريبية من المزمع استغلالها في ظل الرئاسة المشتركة الفرنسية المصرية للاتحاد من أجل المتوسط، وذلك بغية اختبار الآليات التنظيمية والمالية والمؤسسية المقامة، ومن المزمع استكمالها بحلول نهاية عام 2010، فضلاً عن التطوير الواسع النطاق لمشاريع الطاقة المتجددة المزمع استكمالها، على الأوجه الأمثل، بحلول عام 2020، مع هدف معلن ألا وهو تحقيق إنتاج 20 غيغاواط من الطاقة النظيفة بفضل تشكيلة من التكنولوجيات الكهربائية الضوئية، وتكنولوجيات تركيز أشعة الشمس واستغلال طاقة الرياح، فضلاً عن إقامة حلقة متوسطة للطاقة؛
  - وإذ تراعي المعلومات المستلمة من الرئاسة المشتركة الفرنسية المصرية ومن خبراء مؤسسة 'ديزيرتك' خلال اجتماع اللجنة المحددة الغرض المعقود في فيينا بتاريخ 18 أيار/مايو 2009؛
  - وإذ تراعي تشريعات الاتحاد الأوروبي ووثائقه الاستشارية في مجال الطاقة، لا سيما التوجيه Directive 2009/29/CE بشأن مصادر الطاقة المتجددة والاستعراض الاستراتيجي الثاني للسياسة الخاصة بالطاقة، الذي نشرته المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛
1. ترحب بالنموذج التشغيلي للخطة الشمسية المتوسطية، حيث يتم اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ المشاريع وتحديد سلم الأولويات الخاص بها بواسطة الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، غير أن مجموعة تجريبية من البلدان ستكفل الاتساق التام مع التوازن السياسي في المنطقة، كما ستكفل تطبيق عدد من المعايير الجوهرية مثل اعتماد مزيج حكيم من الاستثمارات العامة والخاصة، وتحقيق التوازن بين مختلف التكنولوجيات المعتمدة على أساس كل حالة على حدة، ووجود جهة "حاملة" للمشروع تتحمل كامل المسؤولية بشأن التقدم المحرز فور توافر التمويل؛
  2. ترحب بالتزام المؤسسات المالية الكبرى حيال ضمان توافر المنح الوافية (القادرة على تغطية جزء كبير من المتطلبات المالية الأولية اللازمة للخطة الشمسية المتوسطية)؛
  3. تشدد على أن العقوبات الرئيسية التي تعيق تنمية السوق ناتجة عن ارتفاع كلفة الطاقة الشمسية، التي لا يمكنها أن تصبح مربحة سوى على الأمدين المتوسط والطويل، والتي يجب بالتالي أن يرافقها ويضمن استدامتها مزيج فعال من الاستثمارات العامة والخاصة فضلاً عن سياسات للتحفيز الضريبي يجري تطبيقها في كافة البلدان المعنية، وذلك في مرحلتي الإنتاج والاستهلاك على حد سواء. لذا فإن التدخل السياسي يتسم بالضرورة القاطعة سواء على المستوى الأوروبي وفيما يخص كل من الدول الشريكة في الاتحاد من أجل المتوسط على حدة، بحيث يمكن دمج التكنولوجيات الحديثة القائمة والمختبرة على نحو فعال في السوق مع كفاءة توافر التخطيط البعيد المدى؛
  4. تسلط الضوء، فيما يخص سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط، على أن عدم توافر أداة واحدة مستخدمة في كامل المنطقة (بعد دمج برنامج تدابير المرافقة المالية والتقنية في برامج الجوار الأوروبية)، والمستعاض عنها بواسطة خطط عمل ووثائق استراتيجية لكل بلد على حدة، لا يضمن بأي شكل من الأشكال استنتاجاً مسبقاً بتوافر رابط مع المشاريع العابرة للحدود الوطنية والمقاطعة مثل تلك المزمع تنفيذها في إطار الاتحاد من أجل المتوسط؛

5. تلتزم بالتالي مشاركة المفوضية الأوروبية (هي والمجموعة التجريبية معاً) في المرحلة التجريبية للخطة الشمسية المتوسطة، وذلك في سبيل منح التداخل اللازم بين مشاريع الطاقة النظيفة الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط وبين برامج الجوار الأوروبية. فضلاً عن ذلك، يجوز أن تتمكن المفوضية من الاتفاق، ضمن مجالس الاتحاد، مع الدول الواقعة في جنوب البحر المتوسط وشرقها، على إجراءات لتنفيذ الخطة الشمسية المتوسطة بما يضمن، على حد سواء، أمن البلدان التي ستصبح جهات منتجة للطاقة النظيفة، وأمن البلدان التي استثمرت الأموال في مصادر الطاقة هذه والتي من الطبيعي أن تستفيد من استثماراتها؛
6. تشدد على أن المسؤولية تبقى ملقاة على عاتق المفوضية الأوروبية، ضمن الحدود المنصوص عليها في المعاهدات (والمقلمة بشكل هائل فيما يتعلق بإمدادات الطاقة ومكافحة غازات الدفيئة بعد دخول معاهدة ليشبونيه حيز النفاذ)، فيما يخص دراسة وصياغة التشريعات واللوائح لمرافقة الخطة الشمسية المتوسطة وضمان فعاليتها التامة على الأمدين المتوسط والطويل. والأكثر تحديداً هو أنه ينبغي لهذه التشريعات أن تهدف إلى إدماج الخطة الشمسية المتوسطة داخل النظام المنصوص عليه في التوجيه Directive 2009/28؛ وإلى توفير إطار رقابي فريد وأكد لرعاية تدابير تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة واستهلاكها بواسطة الدول الأعضاء؛ وإلى تعزيز التدابير وبنود الميزانية الرامية إلى تشجيع الطاقة النظيفة وأمن الطاقة، حتى عندما يجري استعراض وتنقيح التوقعات المالية؛
7. ترحب جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، على أساس الالتزام بإطار تشريعي ورقابي أكثر يقيناً، أن تعتمد سياساتها الوطنية الخاصة من أجل تحقيق النسب القصوى من أنواع الطاقة النظيفة والمتجددة، بما يتسق مع متطلباتها الخاصة في ميدان الطاقة، ومن أجل القيام، في ذلك السياق، بتوضيح وتقييم الإجراءات ومدى التزامها ضمن إطار الخطة الشمسية المتوسطة.

## ثانياً- بيان توضيحي

تشكل الخطة الشمسية المتوسطة أحد أهم المشاريع التي سيتمحور حولها، على مدى السنوات المقبلة، التعاون السياسي والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط، والتي ستوقف عليها مصداقية وفعالية الاتحاد من أجل المتوسط المنشأ حديثاً.

وكما أظهرت أهم الاجتماعات والمؤتمرات الأوروبية والمتوسطة المعقودة بشأن الطاقة (من ليماسول إلى الاجتماع الأخير المعقود خلال شهر حزيران/يونيه في باريس)، فإن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة يشكل وسيلة ذات صلة وريداً طويل الأمد يتيح، على حد سواء، التصدي لأزمة الإمداد بالطاقة ومعالجة السيناريوهات والأهداف المتعلقة بالاستدامة البيئية كما وضعت منذ انعقاد قمة كيوتو. كما أن الخطة الشمسية الأوروبية تشكل عنصراً يتابع العمل القطاعي الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي ويكمله، وهي تأخذ شكل التدابير المنصوص عليها في توليفة الطاقة والمناخ، لا سيما ما يلي:

- التوجيه Directive 2009/28 بشأن مصادر الطاقة المتجددة، الذي يجيز للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في ظل ظروف معينة، استيراد الكهرباء "الخضراء" (المولدة بوسائل غير مضرّة بيئياً) من بلدان أخرى بغية تحقيق أهدافها الوطنية في ميدان تنمية الطاقة المتجددة.

- الاستعراض الاستراتيجي الثاني للسياسة الخاصة بالطاقة الذي نشره الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، والذي جعل من بناء شبكة متوسطة للطاقة أحد ستة مشاريع ذات أولوية لضمان أمن الطاقة في أوروبا.

وقد صممت الخطة الشمسية المتوسطة بشكل يتيح تنفيذها على ثلاث مراحل:

- تعيين الأهداف وإعداد الخطة (استكملت هذه المرحلة خلال اجتماع باريس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛
- ومرحلة تجريبية، مع "خطة عمل فورية" تشمل مشاريع تجريبية من المزمع استهلالها في ظل الرئاسة المشتركة الفرنسية المصرية للاتحاد من أجل المتوسط، وذلك لاختبار الآليات التنظيمية والمالية والمؤسسية المقامة، ومن المزمع استكمال هذه المرحلة بحلول نهاية عام 2010؛
- والتطوير الواسع النطاق لمشاريع الطاقة المتجددة المزمع استكمالها، على الأوجه الأمتل، بحلول عام 2020، ليلتزامن مع الأهداف الزمنية المحددة لتقليص حصص انبعاثات غازات الدفيئة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو والتي أعاد المجلس الأوروبي التأكيد عليها. والهدف المعلن هو تحقيق إنتاج للطاقة النظيفة بمعدل 20 غيغاواط من خلال مزيج من التكنولوجيات الكهربائية الضوئية، وتكنولوجيات تركيز أشعة الشمس واستغلال طاقة الرياح، فضلاً عن إقامة حلقة متوسطة للطاقة.

لقد تابعت لجننتنا بعناية التطورات الأولى للخطة الشمسية، فعينت بوضوح إمكانيات هذه الخطة والمشاكل التي تشوبها. وخلال الاجتماع المعقود في فيينا بتاريخ 18 أيار/مايو من العام الجاري، تم جمع معلومات مفيدة إضافية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة وبشأن القضايا الرئيسية التي نشأت، على حد سواء، خلال عملية تحديد الأولويات وفي المرحلة التجريبية.

وفي الوقت الحاضر، بناء على المعلومات المتاحة من جانب الرئاسة المشتركة الفرنسية المصرية، تم تصميم 130 مشروعاً من مشاريع البنى التحتية، و5 مشاريع لتصدير جزء من ناتج الطاقة في أوروبا، و20 مشروعاً من مشاريع كفاءة الطاقة. وسيئات بالرئاسة المشتركة مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ هذه المشاريع وتحديد سلم أولوياتها، غير أن مجموعة تجريبية من البلدان ستكفل الاتساق التام مع التوازن السياسي في المنطقة، كما ستكفل تطبيق عدد من المعايير الجوهرية مثل اعتماد مزيج حكيم من الاستثمارات العامة والخاصة، وتحقيق التوازن بين مختلف التكنولوجيات المعتمدة على أساس كل حالة على حدة (شمسية، طاقة الرياح، الكتلة الحيوية)، ووجود جهة "حاملة" للمشروع تتحمل كامل المسؤولية بشأن التقدم المحرز فور توافر التمويل.

وقد أوضح الخبراء التابعون لمؤسسة "ديزيرتك"، التي جرت نمذجة الخطة الشمسية بشكل كبير على أساس مشاريعها، أن التدخلات السياسية ضرورية جداً، على الصعيد الأوروبي كما على صعيد كل من الدول الشريكة في الاتحاد من أجل المتوسط على حدة، وذلك للتمكن من إدماج التكنولوجيات الجديدة القائمة والمختبرة بنجاح في السوق بفضل حوافز استثمارية ومع ضمان يقين التخطيط الطويل الأمد. وكما سبق وأشرنا، فإن العقبات الرئيسية التي تعيق تنمية السوق ناتجة عن ارتفاع كلفة الطاقة الشمسية، التي لا يمكنها أن تصبح مربحة سوى على الأمدين المتوسط والطويل، والتي يجب بالتالي أن يرافقها ويضمن استدامتها مزيج فعال من الاستثمارات العامة والخاصة فضلاً عن سياسات التحفيز الضريبي يجري تطبيقها في كافة البلدان المعنية، وذلك في مرحلتي الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.

أما الاجتماع الوزاري بشأن مشاريع التنمية المستدامة، المعقود في باريس بتاريخ 25 حزيران/يونيه 2009، فقد أعاد مناقشة وواصل تطوير القضايا المتصلة بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، مع إشارة خاصة إلى الخطة الشمسية.

وقد أعاد ذلك الاجتماع، وفقاً لما أشير إليه في البيان الختامي الصادر عن الرئاسة المشتركة الفرنسية المصرية، التأكيد على أهمية أمن الطاقة وعلى ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بالتصدي لتزايد الطلب على الطاقة، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تعزيز الالتزام بإنتاج طاقة نظيفة وكفاءة الطاقة، كما كان قد جرى التشديد عليه في البيان الوزاري الصادر عن اجتماع ليماسول بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2007، وخطة العمل المرتبطة به.

كما شدد وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على أن مؤتمر باريس المعني بالخطة الشمسية المتوسطية، المعقود في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، واجتماعات الخبراء التي تلتها، وضع استراتيجيات ذات معالم واضحة جداً تتمحور حول تطوير مشاريع لإنتاج الطاقة من مصادر متجددة وشبكات لنقل الطاقة تربط بين الدول الشريكة كلها، وتطوير مشاريع تضمن كفاءة الطاقة، ونقل التكنولوجيا البلدان الواقعة على الساحل الجنوبي وتنمية قدراتها ومعارفها في هذا المجال.

وقد تمخض ذلك الاجتماع الوزاري عن عنصرين اثنين، أولهما هو أن كبرى المؤسسات المالية كفلت توافر منح ضخمة (قادرة على تغطية جزء ضخم من المتطلبات المالية اللازمة لإطلاق الخطة الشمسية المتوسطية): فقد أعلن البنك الدولي إقامة صندوق للتكنولوجيات النظيفة بقيمة 750 مليون دولار مخصصة بكاملها لتطوير مشاريع الطاقة القائمة على تكنولوجيا تركيز أشعة الشمس في منطقة المتوسط، فيما أعلن كل من بنك الاستثمار الأوروبي ووكالتي التنمية الفرنسية والألمانية عن الإنشاء المشترك لصندوق قيمته 5 مليارات يورو لدعم مشاريع الخطة الشمسية المتوسطية، كما أعاد العديد من مستثمري القطاع الخاص التأكيد على اهتمامهم. وإلى ذلك، فقد أشارت وفود عديدة حاضرة مجدداً إلى عدم توافر إطار تنظيمي ومؤسسي يتساوق مع الالتزام المطلوب.

وينبغي أيضاً الملاحظة أن اجتماع باريس الوزاري (واجتماع وزراء مالية الاتحاد من أجل المتوسط الذي تلاه) شكل أول فرصة لإعادة إطلاق الأنشطة ضمن الاتحاد المذكور بعد فترة الركود الطويلة التي تلت وقوع أزمة غزة. لذا فقد شكل موضوعا الطاقة والبيئة محور استئناف الحوار بين شركاء الاتحاد من أجل المتوسط، مما أكد على الطابع الجوهري الذي يتسم به هذان الموضوعان والمشاريع الرئيسية الناشئة عنهما.

بيد أن استئناف الحوار كشف عن مجموعة من القضايا التشغيلية والإدارية التي ينبغي معالجتها للتمكن من إنجاح الاتحاد من أجل المتوسط واستكمال مشروع الشراكة الذي استهل في برشلونة عام 1995.

ومن المطلوب تقوية أواصر العلاقات بين الهيئات المنشأة حديثاً في إطار الاتحاد من أجل المتوسط وبين المفوضية الأوروبية التي ما زالت، وستظل، مسؤولة عن إدارة التمويلات المخصصة للبلدان الواقعة على الساحل الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط، وذلك من خلال الصكوك المنصوص عليها في برامج الجوار الأوروبية وفي البرامج القطاعية الرئيسية (في هذه الحالة، البرامج المنضوية تحت راية استراتيجية سياسات الطاقة).

وستطلق جميع المشاريع الرئيسية المحددة في بيان باريس، والتي أعيد التأكيد عليها في اجتماع مرسلينا، انطلاقاً أكثر زخماً بفضل مشاركة المفوضية الأوروبية التي ساعدت على تحديد المشاريع (فقد جرى تقديمها للمرة الأولى في وثيقة المفوضية المعنونة "إجراء برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط) والتي تشكل الجهة الوحيدة القادرة على ضمان الترابط والتكامل مع أهم البرامج المالية للاتحاد الأوروبي، والتي يرجح، في غيابها، حدوث انخفاض حاد في آثار تلك المشاريع، وبالأخص فيما يتعلق بصناعات الإمداد وما يتصل بها في جميع البلدان الشريكة مثل الجهات المنتجة للطاقة النظيفة وتلك المتلقية لها.

وينبغي بالأخص التذكير بأن الدول الشريكة الواقعة على الساحل الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط تلقت، في إطار برامج الجوار الأوروبية، تمويلاً ذا صلة للفترة 2007 – 2013 (ما زال بغالبه غير منفق). كما أن عدم توافر أداة واحدة مستخدمة في كامل المنطقة (بعد دمج برنامج تدابير المرافقة المالية والتقنية ضمن برامج الجوار الأوروبية)، والمستعاض عنها بواسطة خطط عمل ووثائق استراتيجية لكل بلد على حدة، لا يضمن بأي شكل من الأشكال استنتاجاً مسبقاً بتوافر رابط مع المشاريع العابرة للحدود الوطنية والمتقاطعة مثل تلك المزمع تنفيذها في إطار الاتحاد من أجل المتوسط. ويمكن لمشاركة المفوضية في عملية اختيار المشاريع خلال المرحلة التجريبية من الخطة الشمسية المتوسطية أن تتيح إدماج هذه المشاريع بشكل تام وكامل ضمن التدابير الجاري تمويلها في إطار برامج الجوار الأوروبية. وهذه هي الحال بشكل خاص، وفقاً لما أشار إليه الخبراء الفرنسيون واقعياً في شهر شباط/فبراير الفائت خلال العرض الرسمي للخطة الشمسية الأوروبية في بروكسل، لأن المشاريع المنقذة خلال المرحلة التجريبية وخلال فترة السنتين 2010 – 2011 لن تتمكن من توليد أكثر من 1 غيغاواط من القدرات الجديدة، في حين أن الرصيد الباقي المتوقع والبالغ 19 غيغاواط سيأتي من خلال التنفيذ التدريجي لمشاريع أوسع نطاقاً سيكون من الأسهل بلا شك اجتذاب الأموال والاستثمارات لها من جانب القطاع الخاص. وفضلاً عن ذلك، فإن المفوضية ستتمكن، ضمن سياق اتفاقات الشراكة المبرمة مع الدول الواقعة على الساحل الجنوبي والشرقي من البحر المتوسط، من الاتفاق على تدابير تنفيذ الخطة الشمسية

المتوسطة التي تكفل، على حد سواء، أمن البلدان التي ستصبح من منتجي الطاقة النظيفة، وأمن تلك البلدان التي استثمرت فعلاً في مصادر الطاقة هذه والتي من الطبيعي أن تستفيد من استثماراتها.

ولا تزال المفوضية الأوروبية مسؤولة، ضمن الحدود المنصوص عليها في المعاهدات (التي اقتصرت بشكل كبير فيما يتعلق بإمدادات الطاقة ومكافحة غازات الدفيئة بعد بدء نفاذ معاهدة ليشبوننة)، عن دراسة وصياغة التشريعات واللوائح اللازمة لمراقبة الخطة الشمسية المتوسطة، وكفالة فعاليتها التامة على الأمدين المتوسط والطويل معاً. وهذه إشارة خاصة إلى الدمج التام للخطة الشمسية المتوسطة في النظام المنصوص عليه في التوجيه Directive 2009/28، لا سيما بناء على نص المادة 9 الخاصة بالتعاون الثنائي، وإلى إرساء إطار تنظيمي وحيد وأكد لرعاية التدابير الرامية إلى تشجيع استثمار الدول الأعضاء في مجال الطاقة النظيفة واستهلاكها (بالامتثال إلى القواعد الخاصة بالتنافس وبالمساعدات الحكومية)، وإلى مواصلة تعزيز التدابير وبنود الميزانية الخاصة بتشجيع الطاقة النظيفة وأمن الطاقة، وذلك أيضاً عند استعراض التوقعات المالية وتنقيحها.

وستقع بعد ذلك على عاتق الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، ضمن إطار تشريعي وتنظيمي أكثر يقيناً، مسؤولية الاستفادة من السياسات المنصوص عليها في التوجيه Directive 2009/28، لاعتماد سياساتها الوطنية الخاصة الرامية إلى تحقيق النسب المئوية المرجوة من الطاقات النظيفة والمتجددة، بالاتساق مع متطلباتها الخاصة في ميدان الطاقة، والعمل على توضيح وتقييم الإجراءات ومدى التزامها ضمن إطار الخطة الشمسية المتوسطة في ذلك السياق.